جامعة دمياط
Damietta University
كلية التربية

ورقة بحثية عنوان

متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين

إعداد

أ.د/على صالح جوهر
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية – جامعة دمياط

أ.د/ ميادة محمد فوزى الباسل
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

ورقة بحثية مقدمة إلى: المؤتمر العلمى التاسع بعنوان: التعليم والعدالة الإجتماعية، كلية التربية – جامعة سوهاج – يومى السبت والأحد الموافق ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٥

متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين

مقدمة :

كثيرة هي التحديات التي تواجه مصر على كافة الأصعدة ، وكثيرة هي المطالبات بمواجهة هذه التحديات والتعاطي المناسب معها ، ولكن يبقى التساؤل الملح كيف تتمكن مصر من مواجهة تلك التحديات ؟ وهل تملك القدرات والامكانيات التي تؤهلها لأن تكون قادرة على الإمساك بزمام المبادرة حيالها ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها تستدعي تحليلاً أعمق في بنية الأمة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وصولاً إلى بناء استراتيجية قومية وطنية قادرة على مواجهة هذه التحديات .

وتأتي قضية العدالة التعليمية وحق المصري في أن ينال حظوظه كاملة في تعليم وطني مجاني كأحد أهم التحديات التي تواجه مصر حالياً .

إن التعليم المصري في الآونة الأخيرة شابته شوائب من التداعيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي نقلته أو كادت من تعليم وطني مصري مجاني خالص لأبناء الأمة إلى تعليم تشوبه شائبة ضعف العدالة مع تنامي معدلات الأمية والتسرب والعنف وتناقص الخدمات في المدارس المصرية العامة .

وقضية عدالة التعليم قضية محسومة بنص الدستور المصري والذي أكد في مادته "١٩ من الباب الثانى (المقومات الأساسية للمجتمع)" أن التعليم الأساسي المجاني حق تكلفة الدولة لكافة أبنائها دون تمييز ، ومن هنا كان مسمى العدالة لم تعد مصطلحاً للرفاهية بلى باتت حقا مكفولاً بموجب الدستور والقانون ، ويترتب على ذلك حقوق يجب أن تصان ، ويجب أن تحاط هذه الحقوق بآليات للمتابعة والمساءلة والمحاسبة. آليات تكفل للدولة حق منح الفرص للأبناء للتعليم الجيد ، وتكفل للأبناء حقوق المطالبة بالعدالة التعليمية التي هي في مجملها واجب تلتزم الدولة بتقديمه وليست مظهراً من مظاهر الرفاهية تمن به الدولة على أبنائها.

هذا الالتزام ينبغى أن تقوم بـه الدولـة لتضـمن تـوفير حـق التعلـيم عـالى المسـتوى والمتميـز لكـل مواطن من أبناء الزطن منذ ميلاده وحتى وفاته. (جوهر، الباسل، ٢٠١٥، ص١)

والمتأمل لواقع التعليم قبل الجامعى المصرى يجد مجموعة من المشكلات التى تكاد تعصف بمفهوم المجانية، بل وبتطبيقاتها الفعلية على أرض الواقع ، تتمثل هذه المشكلات في تنامي الفقر ، وتناقص الخدمات التعليمية ، وزيادة معدلات التسرب من التعليم الاساسي واختلال منظومة القيم في المجتمع المدرسي وتصاعد خطير لظاهرة الدروس الخصوصية ، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة وغير ذلك من العقبات التى تصب في مجملها في مصب واحد هو كون هذا التعليم أصبح يعاني أزمة غياب العدالة .

ولما كانت مبادئ الحرية والمساواة بين البشر يجب أن تترجم إلى آليات ومن ثم تطبيقات واقعية عملية على الأرض كي يشعر المجتمع بالأمن الإجتماعي ويتذوق ثمار هذا الأمن في إطار من العدالة والحيادية .

ولذلك فإن الأمم المتحدة عندما نادت بالعدالة في التعليم نادت بتوفير الفرص المتكافئة لكافة أفراد المجتمع ممن هم في سن التعليم لتلقي تعليم يتمشى مع استعداداتهم وقدراتهم طبقاً لفلسفة المجتمع وأيديولوجيته، وتشكل مجانية التعليم – في رأي الأمم المتحدة – جانباً من أحد جوانب الانطلاق نحو تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة، وأن انتشار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية قد يصاحبها زيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم. (الامم المتحدة ، 2013 ، 80)

وهذه الورقة البحثية تتبنى رؤية وهى ترى أنه من الضرورى تمتع الفقراء بالموارد المتاحة للعملية التعليمية للوصول بهم لمستوى تعليمى تنافسى ، وتتبنى رسالة تكمن فى تحسين استغلال الموارد المتاحة للتعليم وتحويلها بأسلوب جديد لخدمة الفقراء والمحرومين وتحسين مستوى التعليم المقدم لهم ، وذلك إيمانا بحق كل فرد فى الالتحاق بالتعليم الأساسى المجانى فى الدولة التى تعهدت هى فى دستورها بالتزام المجانية حق مشروع لكل أبنائها.

بل ويشمل ذلك دور الدولة فى تحقيق عدالة التعليم الجامعى ونقصد بالعدالة هنا قدرة الدولة على صيانة حقوق الطلاب فى مختلف مراحل التعليم بعيدا عن التمييز والمحاباة بأنواعها المتعددة ، وتكفل الدولة من هذا المنطلق تعليميا موحدا عادلا يشمل أبناء الأمة كلهم فى إطار واحد من الشفافية والحيادية.

ولذا فإن الحديث عن عدالة التعليم أمر ذو شجون يجب أن يصاغ صياغة واقعية ترسخ لمفهوم الدور التربوى للمجتمع المصرى بكل مكوناته فى علاج أزماته التعليمية وتحقيق الأمل التربوى المرجو وهو النهوض بالتعليم المصرى كما وكيفا دعماً لمتطلبات التنافسية العالمية وسعيا لتحقيق العدالة بمفهومها الحق ، ذلك المفهوم الذى يساوى بين الريف والحضر فى الخدمات ذلك الحق الذى يحقق الاستيعاب التام لكل الطلاب ، ذلك الحق الذى يكفل حق الطلاب فى نيل فرص عمل مناسبة تمكنهم من ممارسة مهامهم فى الحياة ، ذلك الحق الذى يخلق الإنسان خلقا جديدا يمكنه من نفع نفسه ووطنه وعالمه .

المشكلة

تتناول الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى :

ما أهم متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين؟

وتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هى :

- ما مفهوم عدالة التعليم ؟
- ما ورقع العدالة فى التعليم المصرى قبل الجامعى؟
- ما مبررات التوجه العالمى الداعم للعدالة التعليمية ؟
- ما مسببات ضعف العدالة فى التعليم العام بين المصريين؟
- ما الرؤية المقترحة لدعم متطلبات مجانية التعليم المصرى للعدالة التعليمية ؟

أهداف الورقة البحثية :

تسعى الورقة البحثية الحالية لتحقيق مجموعة من الأهداف هى :

– تعرف مفهوم عدالة التعليم ودور المجانية فى دعم تلك العدالة .

– تعرف أهم الأسباب والمبررات العالمية الداعمة لعدالة التعليمية .

– تعرف أهم المبررات المحلية الداعمة لعدالة التعليم من خلال دعم المجانية .

– تقديم رؤية عصرية مقترحة لدعم عدالة التعليم من خلال إقرار وتفعيل سياسة المجانية .

وتحقيقا لهذه الأهداف تتناول الورقة البحثية النظرية التالية :

أولاً : العدالة التعليمية قراءة فى المفهوم .

ثانياً : المسببات العالمية والمحلية لغياب العدالة التعليمية.

ثالثاً : الرؤية المقترحة لتعزيز دور مجانية التعليم فى دعم العدالة التعليمية بين المصريين .

أولاً : العدالة التعليمية " قراءة فى المفهوم "

عدالة التعليم تعنى أن ينال كل فرد فى المجتمع حقه المشروع فى التعليم دون قيد أو شرط وذلك باعتبار التعليم ثمرة من الثمار التى يجب أن يستمتع بها الجميع فى إطار من الشفافية والحيادية والنزاهة .

وتساير العدالة التعليمية الشعور المتنامى الذى يؤمن بكون رأس المال البشرى هو عصب التربية ومن ثم أصبح الإهتمام به على رأس الأولويات التربوية بإعتباره أكثر رؤوس الأموال عطاءً وإنتاجاً (جوهر، ٢٠٠٩، ص ص ١٩٤: ١٩٥)

وعند الحديث عن هذا الاستثمار تبرز مسألة المجانية والتى تعد حقاً أصيلاً لأبناء الوطن .

وهنا نورد ما قاله "جوهر ٢٠٠٨، ص ١٨٩ متحدثاً عن العدالة فى التعليم " إن توفير حاجات التعليم الأساسية للأفراد الذين تكون فرص إلتحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو غير متوافرة ، فعدالة التعليم تعنى أن يكون متاحاً لجميع الأفراد فى كل سن وفى كل وقت"

وهنا نرى أن مفهوم العدالة ينبغى أن ينتج من كون التعليم حقاً مكفولاً ، وغياب العدالة حرمان من هذا الحق، والعدالة تعنى أن يكون التعليم متاحا لكل الناس خاصة الذين يعانون آلام الفقر والحرمان . ولكن يبقى التساؤل المهم : هل العدالة تعنى إلحاق الفقراء بالتعليم فقط ؟! بالطبع لا فالعدالة فى مفهومها الحديث تخطت مفهوم الفقراء إلى مفاهيم ثقافية أوسع تشمل مضامين عالمية جديدة أهمها الحق فى الديمقراطية والحق فى التعبير عن الذات والحق فى استثمار وقت الفراغ والحق فى استثمار التكنولوجيا والحق فى التنافسية العالمية والحق فى الإبداع والابتكار والحق فى المستوى التعليمى المناسب، وذلك يعنى عدالة الإلتحاق بالمدارس العامة والخاصة ومدارس الريف والحضر، ومدارس الذكور والإناث ومدارس التنوع الدينى ، وكذلك عدالة الإعداد لسوق العمل ... إلخ تلك محددات عدالة التعليم فى القرن الحادى والعشرين ، تلك المحددات التى بدورها تخلق نظاما تعليميا قادرا على مواجهة التحديات ، وقادرا على الصمود أمام تيارات الثقافة العاصفة التى تعبث بأمن مصر بل والأمة الإسلامية بأسرها.

والورقة البحثية من هذا المنطلق تركز على مفهوم العدالة من حيث :

- العدالة فى اتاحة الفرص التعليمية للالتحاق برياض الأطفال (ما قبل المدرسة) .
- العدالة فى إتاحة الفرص التعليمية للالتحاق بالمدارس الابتدائية .
- العدالة فى إتاحة الفرص التعليمية للالتحاق بالمدارس الإعدادية والثانوية .
- العدالة فى مستوى التعليم والتربية المقدم بالمدارس التى تتمتع بالمجانية " المدارس الحكومية " والخاصة.
- العدالة فى مستوى التعليم بين طلاب المدارس العامة فى المناطق الراقية ونفس المدارس العامة فى المناطق الفقيرة سواء فى القرى أو المدن .
- العدالة فى المستوى التعليمى بين الإناث والذكور ، بين التعليم الدينى والمدنى بين مدارس الصعيد والوجه البحرى بين المناطق الصحراوية والمدن .

بل يتعدى ذلك إلى عدالة الالتحاق بالجامعة والتخرج منها ثم السعى الجاد للحصول على فرص عمل بسوق العمل ، ثم من متطلبات العدالة هنا أيضا مدى مناسبة الخريج لمتطلبات سوق العمل تلك المناسبة التى تشمل مناسبة فنية ، ومناسبة تخصصية ومناسبة لاحتياجات سوق العمل .

وهذا المفهوم الجديد للعدالة يتطلب أن نرسخ العلاقة بين دعم الديمقراطية باتجاه عام فى المجتمع خاصة بعد ثورتى يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ والتى أرسلت واقعا جديدا للديمقراطية فى مصر ، برز ذلك فى سعى الدولة الجاد نحو تحقيق عدالة التعليم وعدالة التمتع بالمزايا قدر الإمكان ، تلك الديمقراطية المجتمعية الناشئة يجب أن تنعكس على التعليم المصرى سعيا نحو تحقيق العدالة التعليمية المنشودة ، وعدالة المجتمع تلك يمكن أن تنعكس على التعليم من خلال نقاط يبرزها(خضر) فيما يلى: (خضر،٢٠٠٢، ١٠٦)

- التعليم ينتج باستمرار علاقات اجتماعية أكثر ديمقراطية .
- التعليم يحارب رأسمالية المال المتوحش ويرسخ الأسس أكثر عدالة .
- التعليم يرسخ مفاهيم الثورة ويسعى إلى إقرار الإصلاح الشامل ، وإقرار الزامية التعليم وتحقيق مجانيته وتوحيد البنية التنظيمية له .

من هذا المنطلق الذى يؤمن بأن التعليم الساعى إلى البحث عن العدالة لن يحققها بذاته إلا إذا كانت هناك إرادات فاعلة ترسخ مفاهيم العدالة إرادة سياسية فى ظل نظام حكم يؤمن بالعدالة ، إرادة اجتماعية فى ظل وجود قناعة بأن موارد المجتمع بنص الدستور حق مكفول للجميع ، إرادة مجتمعية تؤمن بقدرتها على التواصل والكفاح من أجل تحقيق العدالة ، إرادة ثقافية تؤمن بأن التعليم مفتاح الأمل وعدالة التعليم مفتاح نهضة مصر واستقرارها على كافة الأصعدة .

وتلك الآليات والإرادات لن تفعل إلا من خلال تعليم جيد يواجه تحديات القرن الحالى بأنواعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية والتى تمثل عدالة التعليم وكونه حقاً مكفولاً للجميع ، أحد أهم التحديات والإستحقاقات التى يجب على الدولة أن تفى بها وأن تلتزم بها. (جوهر، ٢٠٠٥، ص ١٢٧)

واعتمادا على ما سبق من قراءة فى مفهوم العدالة فإن الورقة البحثية تؤكد على أن التوجه الفلسفى للعدالة يجب أن ينتقل إلى واقع عملى ممارس يشعر الجميع بوجوده وإلا فإذا غابت العدالة بدا المجتمع فى التفكك والانهيار والمتربصون يأملون ذلك .

ثانياً: المسببات العالمية والمحلية لغياب العدالة التعليمية

هناك مجموعة من المسببات العالمية والمحلية والتى سببت غياب العدالة أو على الأقل ضعف تحقيقها عالميا ومحليا ويمكن إجمال هذه المسببات العالمية والمحلية فى الشكل التالى:

شكل (١)

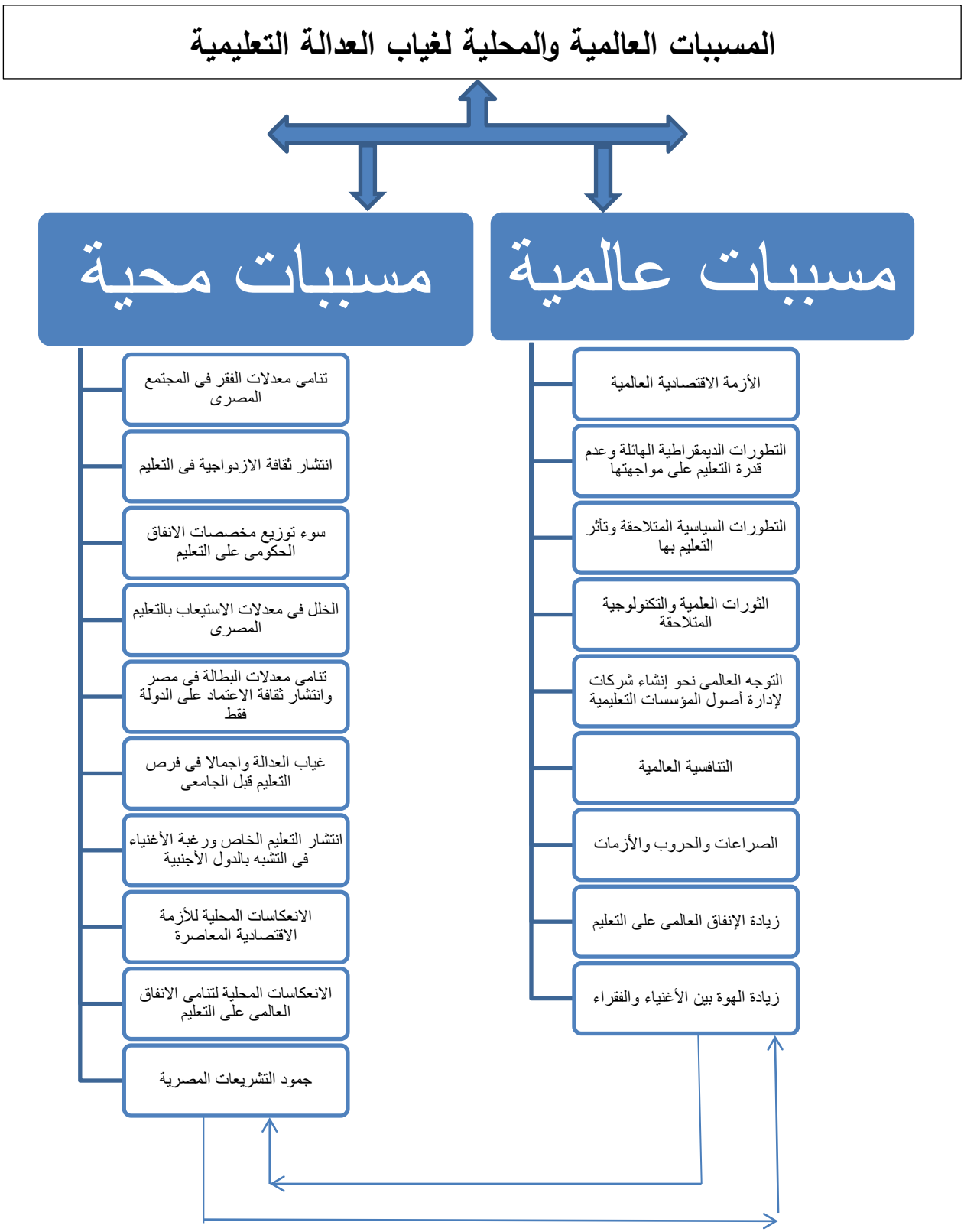

أولاً : مسببات التوجه العالمى للعدالة فى التعليم

بدا على المستوى العالمى تداول مفهوم العدالة لا سيما فى التعليم ، ونوجز مبررات التوجه العالمى للعدالة فى التعليم فيما يلى :

– الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتداعية على الأنظمة التعليمية.

– التطورات الديمقراطية الهائلة التى يشهدها العالم المعاصر ، لا سيما العالم العربى وانعكاسات تلك التطورات السياسية على مفهوم الحرية والانتقال إلى التعليم باعتباره المحرك الرئيسى لصناعة الأمة وصياغة عقول أبنائها الذين يقودون حاليا ثورات التغيير .

– التطورات السياسية المتلاحقة فى العالم والتى انعكست بدوره على قناعة الأمم بأهمية أن يكون التعليم مواكبا لهذه التطورات وأن يكون التعليم فى الأمة صمام أمان يحمى أبناء هذه الأمة من الفكر المغلوط والاتجاه نحو التشدد والتطرف .

– الثورات العلمية والتكنولوجية وتنامى الحاجة إلى التعليم المميز فى العالم كان دافعا مهما للإيمان بقناعة الاتجاه نحو ترسيخ مفهوم العدالة فى التعليم والاستمتاع به كحق أصيل لا يقبل المساومة أو النقاش.

– التوجه العالمى نحو إنشاء شركات لإدارة أصول المؤسسات التعليمية، وما ترتب على ذلك من ضياع وتهديد للمجانية فى التعليم والتوغل شيئا فشيئا نحو قتل المجانية والقضاء عليها.

– التنافسية العالمية وسعى الدول الجاد نحو امتلاك المعرفة كأساس للنهضة جعلها تؤمن بعدالة التعليم وجعلها تؤمن كذلك بأن السعى إلى تحقيق العدالة هو من صميم الحفاظ على الأمن القومى والهوية الثقافية لها .

– الصراعات والحروب والأزمات المتلاحقة واتساع هوة الفقر فى عديد من دول العالم رسخ القناعة بأن غياب عدالة التعليم تعد مكونا رئيسا لتغذية هذه التوترات ودفعهما نحو التفاقم والاتساع ومن ثم يجب أن ينال كافة أفراد هذه الأمم حقوقهم المشروعة فى التعليم تجنبا لمزيد من الهلاك والدمار الذى حل بهم .

– زيادة الانفاق العالمى على التعليم وتنامى الفوارق الرهيبة بين الدول الغنية والفقيرة مما أبرز غياب العدالة.

– زيادة الهوة فى معايير العدالة التعليمية بين الدول الفقيرة والدول الأكثر ثراء فيما يتعلق بمؤشرات الاستيعاب ومجانية التعليم وفرص العمل بعد التخرج وغير ذلك من مؤشرات جودة التعليم .

بالرجوع إلى ذلك كله وجد أن هناك هوة رهيبة بل ومخيفة تصب فى صالح الأغنياء فقط وترسخ مفهوم القهر العالمى المستبد الذى كتب على الفقراء فيه أن يحرموا من أبسط حقوقهم فى الحياة ، كتب عليهم أن تستنزف مواردهم قهرا ليتمتع بها الأغنياء ويتركونهم فريسة سهلة للمرض والموت والهلاك والحرمان من حقوقهم التى هى أصلا فى متناولهم إن أرادوا لأنفسهم ذلك. وتركوا فريسة لصراع دينى وعرقى طائفى يعصف ببلادهم وذلك واضح فى العراق واليمن وسوريا وليبيا وتلك دول دمر فيها التعليم ودمر فيها مفهوم العدالة ، ودمر فيها مفهوم الأمن وبات عليها أن تؤمن بأن قدرها هو الموت المحقق لا غيره وأن مواردها ليست من حقها بل من حق الآخرين الذين خططوا ودبروا لقهر العدالة فيها .

تلك هى أهم المبررات العالمية التى تستدعى التفكير فى ترسيخ مفهوم العدالة أضف إلى ذلك تنامى الاتجاه العالمى نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنامى دور المجتمع المدنى فى التعليم واتساع مفهوم المشاركة التطوعية فى اصلاح التعليم وتعدد وسائل الإنفاق عليه وتنامى الدراسات التى ترسخ مفهوم الاستثمار فى التعليم ومن ثم كل ذلك رسخ الاتجاه العالمى نحو العدالة فى التعليم والإيمان بها كمبدأ رئيسى للهروب من الواقع المؤسف فى كثير من بلدان العالم .

ثانياً : المسببات المحلية لغياب العدالة التعليمية

إن المتأمل لواقع التعليم المصري يجد أن هناك مبررات كثيرة جداً تدفعنا إلى السعي الجاد نحو البحث عن تحقيق أفضل الفرص لتحقيق العدالة في التعليم العام قبل الجامعي، هذا الواقع الذى يئن ويتوجع ويرسخ التوجه البحثى نحو دراسة قضية العدالة والسعى الجاد نحو إقرارها إقرارا واقعيا فى التعليم المصرى، ومؤشرات هذا الواقع نوجزها في :

(١٠) تنامى معدلات الفقر فى المجتمع المصرى :

وهذا حسب ما ترسخه وتشير إليه الاحصائيات الدولية إذ يبلغ معدل الانفاق (الدخل) للفرد المصرى سنويا وهذا يبرز لنا مدى ما يعانيه هذا المواطن من فقر شديد أثر سلبا على فرص الالتحاق بالتعليم قبل الجامعى .

وهذا يفسر لنا ما ينفقه الفقراء على التعليم فى ظل توحش هذا الانفاق وبالتالى اتساع الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء .

(٢) انتشار ثقافة الازدواجية أو الثنائية المتناقضة فى التعليم المصرى الذى يواجه ثنائية التعليم العام والفنى، والدينى والحديث، والعام والخاص، بل وثنائية القبول بالجامعات والحاجات الفعلية لسوق العمل. (جوهر، ٢٠٠٨، ص ص ٧٨:٧٩)

(٣) سوء توزيع مخصصات الإنفاق الحكومى على التعليم :

فمثلا فى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بلغ إجمالى الانفاق على التعليم ٤٧ مليار جنيه مصرى بما يمثل ١٢% من الإنفاق العام فى هذا العام مقارنة بنسبة ١٧% فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ١٦% فى عام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ وإضافة لما سبق انخفضت نسبة الإنفاق إلى الناتج الإجمالى من ٥% ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى ٣.٤ % عام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ .

وتبلغ نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر عام ٢٠١٣/٢٠١٢(٤٢٦٨٦٥٠٠) مليون وهذه النسبة فى أغلبها تؤمن رواتب الكوادر الإدارية والمعلمين ومن ثم فإن آلية الإنفاق على التعليم فى مصر يشوبها سوء توزيع للموارد ومن ثم ترتب على هذا تأثر العدالة وحرمان كثير من الفئات من حقوقها التعليمية المشروعة والتى يلعب العامل المادى سببا رئيسا فيها.

(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس)

(٤) الخلل فى معدلات الاستيعاب بالتعليم المصرى

ففى دراسة للبنك الدولى عام ٢٠٠٢ أكدت أن الطلاب الذين ينتمون للأسر الفقيرة يمثلون حوالى ٢٥% من طلاب التعليم الابتدائى فى مصر، فى حين يشكلون حوالى ١٤% من طلاب التعليم الثانوى، ونحو ٤% فقط من طلاب التعليم العالى ، وتلك مؤشرات رقمية خطيرة جدا توضح لنا الخلل الرهيب

فى معدلات الاستيعاب وذلك كله راجع لغياب العدالة والحرمان من فرص الالتحاق بالتعليم وهذا يستدعى منا الإسراع بالتفكير فى سبل عصرية لمواجهة هذا الأمر المفزع والمؤلم فى آن واحد .

- كما قدرت الدراسة أن الشباب فى الفئة العمرية من ٢٠- ٢٩سنة الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية العليا يكون احتمال التحاقهم بالتعليم العالى حوالى ٩٨.٥% فى حين تصل هذه النسبة فقط إلى نحو ٥.٥% فقط بالنسبة للشباب الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية الأدنى .

(راجع : أشرف العربى : اقتصاديات التعليم العالى فى مصر بين خيارى العام والخاص واعتبارى العدالة والكفاءة)

إن المتأمل للواقع السابق يدرك أن فجوة العدالة الرقمية فى تزايد يهدد استقرار التعليم فى مصر فالافتراض الرقمى الذى يقول إن هناك فوجا فى التعليم الابتدائى تصل نسبة الاستيعاب فيه إلى ٨٥% بهدر مقداره ١٥% تصل هذه النسبة إلى ٢٠% هدرا بنهاية التعليم الابتدائى وتزداد هذه النسبة إلى ٢٥% بنهاية التعليم الإعدادى .

نسبة من يلتحق بالجامعة من إجمالى هذا الفوج حوالى ٢٠% فقط من ٨٥% كانت النسبة الاجمالية للفوج .

هذا الافتراض الرقمى يتطابق مع المؤشرات التى سبق ذكرها وهذا يؤكد لنا أن معدل الاستيعاب فى التعليم الثانوى والجامعى بمصر محفوظ بأزمة غياب أو ضعف العدالة إذ يحرم الفقراء من فرص تعليمية كثيرة ويستحوذ الأغنياء بأموالهم على فرص تعليمية أكبر هذا يستدعى منا أن نفكر جليا فى رؤية عصرية مصرية لإقرار العدالة التعليمية تؤمن بأن الوطن فى حاجة إلى هذه العدالة كمفتاح للأمن الثقافى والتربوى والفكرى الذى يدعم كيان الأمة ويحافظ على ثباتها واستقرارها أمام التحديات المتلاحقة يوما بعد يوم .

(٥) تنامى معدلات البطالة فى مصر وانتشار ثقافة الاعتماد على الدولة فقط :

لقد أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى بيان صحفى نتائج بحث القوى العامله للربع الثانى (ابريل – يونيه) لعام ٢٠١٤ وكانت نتائجه كالتالى:

(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان صحفى بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٦ متوفر على : www.capmas.gov.eg/news)

أولا: بلغ عدد المتعطلين ٣.٧ مليون متعطل بنسبة ١٣.٣% من اجمالى حجم قوة العمل التى تبلغ ٢٧.٦ مليون فرد.

ثانيا: بلغ عدد المشتغلين ٢٣.٩ مليون (١٩.١ مليون من الذكور+٤.٨ مليون من الإناث)

ثالثا: بلغت نسبة المتعطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٢٩) عاما حوالى ٧٠.١% من إجمالى المتعطلين حيث بلغت النسبة كالتالى:

١٢.٧% للفئة العمرية (١٥-١٩) عام.

٣٧.٥% للفئة العمرية (٢٠-٢٤) عام.

١٩.٩% للفئة العمرية (٢٥-٢٩) عام.

رابعا: بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها ٧٠.٤% من اجمالى المتعطلين حيث بلغت النسبة كالتالى:

٤٢.١% بين الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو فوق متوسطة أى ما يقرب (١.٥٦) مليون متعطل.

٢٨.٣% بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها أى ما يقرب (١.٠٤) مليون متعطل.

وهذا يؤكد أن غياب عدالة التعليم وسوء توزيع الطلاب وضعف زمن الالتحاق بالتعليم المدعم لتوجهات واحتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة أسهم بدور كبير جدا فى تنامى معدلات البطالة ، كيف يعقل أن يتخرج كل عام فى مصر ما يقرب من مليون شاب فى شتى أنواع التعليم المصرى والمحصلة النهائية الانضمام إلى الحصيلة الرقمية السنوية للبطالة ، إذا لم يكن التعليم مدعما لسوق العمل فإن ذلك يعد نوعا من أنواع الهدر التعليمى، والهدر التعليمى فى حقيقة الأمر هو مظهر من مظاهر غياب العدالة فى التعليم تلك العدالة التى تستدعى أن يكون الإنسان متمتعا بتعليمه بأن ينال فرصة عمل تمكنه من إثبات ذاته فى المجتمع الذى من أجله كابد وعانى وذاق المرارة ولكن كيف يمكن القضاء على هذا المرض ؟!

(٦) غياب العدالة واجمالاً في فرص التعليم قبل الجامعي :

إن غياب العدالة في فرص التعليم العالي في مصر تستمد جذورها من عدم العدالة في فرص التعليم قبل الجامعي أو الثانوي تحديداً فالمقيدون في مرحلة التعليم الثانوي العام الذين يخوضون في

نهاية المرحلة اختبارات الثانوية العامة المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي لا يشكلون سوى حوالي ثلث المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي (العام الأزهري، الفني) في حين يشكل المقيدون في التعليم الفني حوالي ٥٥% من جملة المقيدون وهؤلاء لا تجد لديهم فرص تقريباً في استكمال تعليمهم العالي ، ونحو ٩٤% ممن يستكملون تعليمهم الثانوي العام يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي ٧٦% في الجامعات ١٨% في المعاهد فوق المتوسطة والعليا فإن ٩% فقط ممن يستكملون تعليمهم الثانوي الفني يستطيعون الالتحاق بأحد مؤسسات التعليم العالي ، ومرة أخرى فإن مثل هذا النوع من الاستبعاد يحمل في طياته تحيزا واضحاً الفقراء الذين يمثلون الغالبية العظمى من المقيدون بالتعليم الفني ونسبة ٩٧% من الأفراد الذين ينتمون للطبقة الاجتماعية الدنيا يلتحقون بهذا النوع من التعليم الثانوي كما اتضح أيضا أن فرص التحاق الشباب الذين ينتمون للأسر الأعلى دخلاً أو ثروة بالتعليم الثانوي العام ليس الفني أعلى بحوالى ٢.٦ مرة من أقرانهم ممن ينتمون للأسر الأقل ثروة.

(راجع أشرف العربي . اقتصاديات التعليم في مصر بين طياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة ، ١٤٤)

(٧) انتشار التعليم الخاص ورغبة الأغنياء فى التشبه بالدول الأجنبية :

إن انتشار التعليم الخاص على النحو الذي نراه في مصر حالياً أشعل الطبقية بالمجتمع المصري إذ أصبح التعليم هنا مقدماً للصفوة رغبة فى التشبه بالدول الأجنبية وأصبح الالتحاق بالمدارس الخاصة صورة من صور الوجاهة الاجتماعية في المجتمع المصري والتي بدورها رسخت مفاهيم الاحساس بالقهر لدى بعض الطلاب الفقراء الذين يرون أنهم في مجتمع يكاد يكون متجها نحو نوع جديد من أنواع العنصرية في التعليم .

(٨) الانعكاسات المحلية للأزمة الاقتصادية المعاصرة :

إن مرور العالم بأزمة اقتصادية عالمية أقر بالسلب على مصر ، وعلى الأوضاع الاقتصادية بها مما جعل كثير من الطلاب في المجتمعات الفقيرة يتركون التعليم بحثاً عن فرص العمل التي تضمن لأسرهم البقاء وأصبحوا هم المسئولون عن إعالة هذه الأسر وتحمل مسئوليتها مبكراً ، ألا يعد ذلك نوعاً من أنواع غياب العدالة .

(٩) الانعكاسات المحلية لتنامي الإنفاق العالمي على التعليم :

إن عدم أداء الدولة لمهامها في تمويل التعليم الذي هو في الأصل مجاني وتنامي معدلات الإنفاق العائلي على التعليم لهو صورة من صورغياب العدالة القاتمة تلك الصورة التي تبرز تخلي الدولة عن مسئوليتها المالية تجاه التعليم وترك اولياء الأمور فريسة سهلة في ظل معدلات متنامية من الفقر وصلت في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٩.٦% ، وزاد معدل الإنفاق العائلي على التعليم بداية من الثمانيات من القرن الماضي إذ وصل في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١.١٧ % ومع نهاية ٢٠٠٩ وصل إلى ١.٨٠% من إجمالي معدلات الانفاق الكلية على التعليم .

تلك الكلفة العائلية التي تكبد الأسر أعباء جساماً تهدد منظومة الأمن المجتمعي وتحرم الفقراء من فرص أفضل للتعليم الذى هو حق من حقوقهم والذي هو في الأصل مجاني ولكن الأزمة المعاصرة قتلت المجانية وأصابتها في مقتل حتى أصبح الحديث عن العدالة أمراً يحتاج إلى إعادة صياغة وتفكير نحو تحقيق عادلة ناجزة فاعلة تهدف إلى النهوض بالتعليم كماً وكيفاً .

إن المبررات المصرية المحلية السابقة تؤكد على أن التعليم المصري يعاني أزمة حقيقية على مستوى غياب العدالة تلك الأزمة تستدعي منا أن نفكر جدياً في بناء آلية قومية عصرية جديدة ترسخ مفهوم العدالة في التعليم ، عدالة حقيقية تقوم على إعادة الاعتبار لنظام تعليمي يئس تحت وطأة الطبقية والقهر والحرمان لدى كثير من فئاته التي حرمت منه وهذا الحرمان لا يستحمله أولئك الذين تسربوا من التعليم أو الذين وقعوا فريسة للأمية وانضموا إلى آلاف الفاشلين المتشددين ، إن الدولة مدانة والنظام التعليمي مدان والمجتمع مدان والإعلام مدان وسائر مؤسسات الدولة مدانة وهذا يستدعي منا أن نتجه إلى إقرار منظومة استراتيجية مستقبلية فاعلة تدعم مفهوم العدالة في التعليم وتنقله من كلام أجوف لا قيمة له إلى واقع علمي ممنهج وممارس يمكن تفعيله والقيام به ومن هنا فإن الورقة تقدم رؤية عصرية مقترحة لإقرار العدالة في التعليم المصري .

(١٠) جمود التشريعات المصرية

اجمالا التشريعات المصرية الخاصة بالتعليم تتسم بالجمود وعدم القدرة على مواكبة التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة.

إستناداً إلى ما سبق يمكن إجمالى مظاهر ضعف عدالة التعليم فى مصر فى الشكل التالى

شكل (٢)

ومن خلال ما سبق اجمالاً يمكن القول أن التعليم المصرى يمر بمرحلة غابت عنها العدالة بمفهومها الحقيقى وهذا الغياب يستدعى أن توضع رووية مقترحة لتفعيل متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين

ثالثاً : الرؤيـة المقترحـة لتفعيـل متطلبـات دعـم مجانيـة التعلـيم للعدالـة التعليميـة بـين المصريين

تقدم الورقة البحثية فيما يلى رؤية مقترحة لتفعيل متطلبات دعم مجانية التعليم المصرى للعدالة التعليمية ، تعتمد الرؤية المقترحة على قناعة تامة بكون مجانية التعليم حق أصيل لكل أبناء الوطن بنص الدستور والقانون ، تلك المجانية التى يجب أن تصان فى إطار من العدالة ، إطار مصان بقوة القانون إطار يفعل العدالة واقعا ملموسا وينقلها من شعار أجوف لا قيمة له إلى حقيقة مؤكدة تمارس ويشعر بها الجميع دون تمييز .

أولا : مؤشرات الوضع الراهن ...

الوضع الراهن للعدالة التعليمية فى التعليم قبل الجامعى بمصر يظهر لنا مدى ما يعانيه من غياب للعدالة وهذا الغياب تمثل فى :

- مؤشرات الاستيعاب المتواضعة .
- نسب التسرب العالية التى لا تتوافق مع ما تخصص الدولة من ميزانيات للتعليم .
- الفروق الجوهرية بين معدلات الإنفاق على التعليم فى القرى ونظيره فى المدن .
- الطبقية التى ينظر من خلالها طلاب المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية العامة .
- تواضع مستوى الخدمات المقدمة للمدارس فى المناطق المحرومة والمهمشة .
- الفوارق الرهيبة فى المستويات التعليمية بين المدارس التى تتابع وفق آليات صادقة وتلك المهملة والتى لا تهتم بها أحد .
- تحمل أولياء الأمور لنفقات التعليم التى تكاد تقترب معدلاتها مع ما تنفقه الدولة على التعليم من ميزانيتها العامة .
- المناخ التعليمى داخل مدارس التعليم قبل الجامعى مناخ لا يحقق الرضا الوظيفى ولا يدعم روح التواصل والتفاعل البناء بين أفراده .
- مستوى الخدمات المنوعة من قبل الدولة تجاه التعليم تكاد تكون ضعيفة جدا فيما يتعلق بتدريب المعلمين وصيانة المدارس وإعداد الكفاءات ودعم مبادرات الإبداع .

ثانيا : تطلعات المستقبل والأهداف العامة للرؤية المقترحة .

تهدف الرؤية المقترحة إلى تحقيق الغايات التالية من خلال تفعيل متطلبات دعم مجانية التعليم المصرى للعدالة التعليمية :

– تحقيق العدالة التعليمية داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعى بمصر فى ضوء المبادئ الدستورية والقانونية المنظمة لذلك الحق .

– تعزيز دور الدولة فى صيانة مواردها وتوظيفها توظيفا جيدا وفق آليات وأهداف محددة فى مجال الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بما يدعم التوجه العام نحو المجانية .

– التفكير فى آليات جديدة تواكب العصر تحافظ على المجانية وفى الوقت نفسه تبحث عن رؤى جديدة للاستثمار التعليمى .

– السعى العام لإقرار الأمن فى المجتمع الصرى من خلال صيانة مبادئ عدالة التعليم صيانة تامة وراسخة لا جدال ولا نقاش فيها .

– تعزيز الولاء والانتماء للوطن من خلال أشعار الطلاب بأن الوطن يصون المجانية ويقدرها ويحافظ عليها ويسعى بأقصى طاقة لإقرار مبادئ العدالة التعليمية الحقه كما ينبغى أن تكون .

– تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالتحاق بالمدرسة المصرية .

– التأكيد على صيانة حقوق المجانية والعدالة فى التعليم لكافة فئات المجتمع وطوائفه دون تمييز أو محاباة أو مجاملة .

ثالثا : التحديات المتوقع وجودها تعوق تحقيق هذه الأهداف :

من المتوقع أن تواجه عملية تحقيق الأهداف السابقة مجموعة من التحديات أهمها :

– الرفض المجتمعى من قبل البعض لمصطلح العدالة فى التعليم بدعوى الاستقرار .

– اصرار بعض فئات المجتمع على فكر الاستعلام وعدم القناعة بمبادئ الحراك الاجتماعى الذى من خلالها يتبوأ الأفراد المكانة اللائقة بهم فى المجتمع .

– عجز الدولة عن تقديم نظام تعليمى جيد يصون معيار العدالة ، ويقدم لكل أبناء الوطن فى إطار واحد من المشاركة الهادفة .

– عجز المدارس عن أن تعيد إلى الذهن كرامتها المهدرة وبالتالى يفر منها الطلاب باحثين عن المعلومات داخل حجرات الدروس الخصوصية للمعلمين فيما يعد تعليما مدفوع الأجر يشترى به المرء نفسه.

– عجز الدولة عن توفير أبسط درجة من درجات العدالة التعليمية فيما يتعلق بعدالة الميزانية وعدالة توزيع المعلمين على المناطق النائية وعدالة تقاسم الموارد المتاحة وعدالة التدريب وعدالة الترقيات وعدالة الاستيعاب الكامل لكل من هم فى سن الاستيعاب.

– توغل قوى الرفض التى ترى أن الاستثمار التعليمى هو أفضل أنواع الاستثمار وبالتالى فإن دعم الدولة للمجانية يهدد بدوره هذا التوجه الاستثمارى نحو التعليم بالتالى تعالت الأصوات المطالبة برفض العدالة والمجانية حفاظا على استثماراتها المتنوعة فى مجال التعليم .

رابعا : متطلبات عدالة التعليم القائم على المجانية

إن المناداة بعدالة التعليم تستدعى أولا أن نستعرض متطلبات تلك العدالة والتى يجب على التعليم أن يحققها كى يكون متمتعا بالعدالة الحقة ..

والتى يمكن إجمالها فى الشكل التالى

شكل (٣)

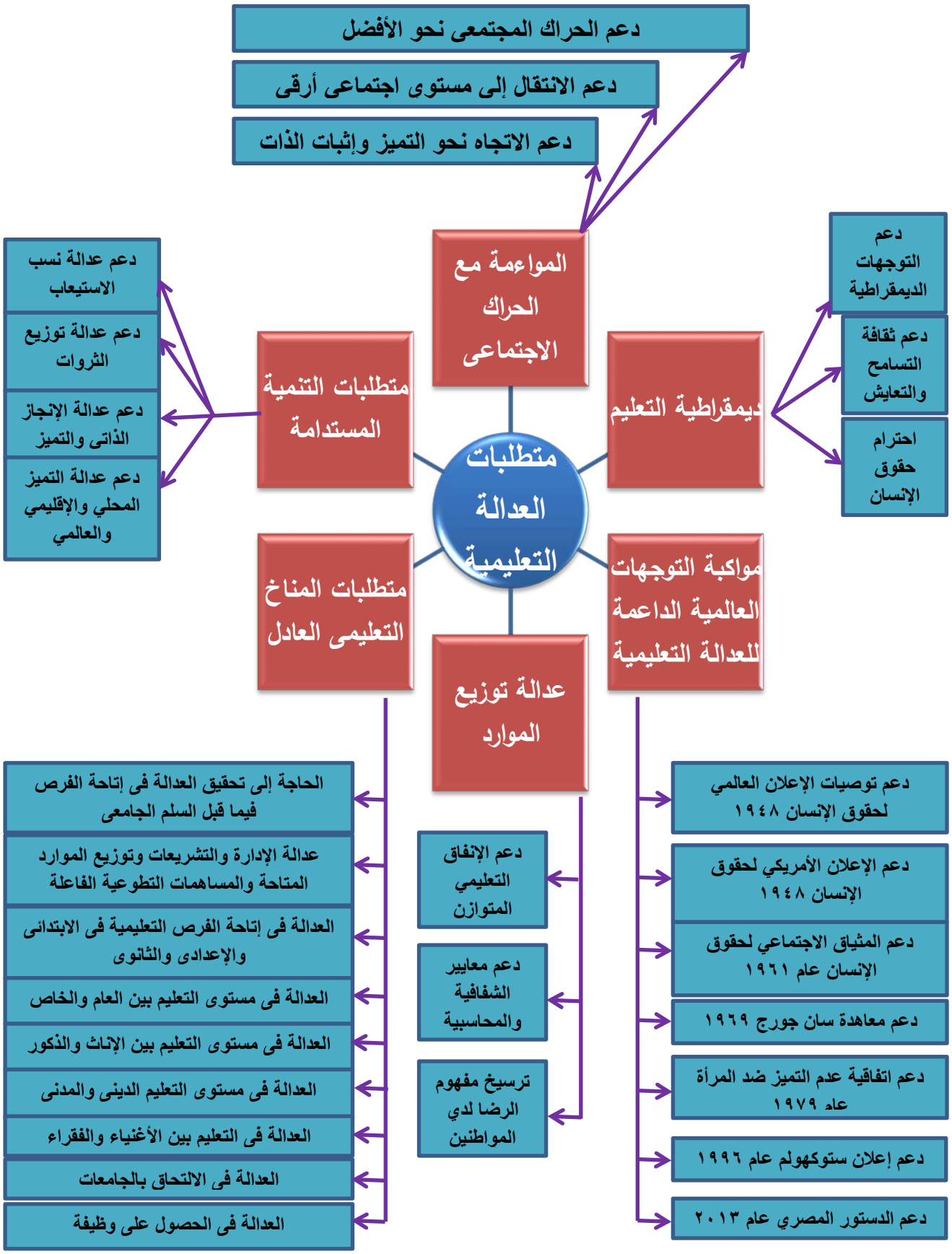
دعم الحراك المجتمعى نحو الأفضل
دعم الانتقال إلى مستوى اجتماعى أرقى
دعم الاتجاه نحو التميز وإثبات الذات
المواءمة مع الحراك الاجتماعى
متطلبات التنمية المستدامة
ديمقراطية التعليم
متطلبات العدالة التعليمية
متطلبات المناخ التعليمى العادل
مواكبة التوجهات العالمية الداعمة للعدالة التعليمية
عدالة توزيع الموارد
دعم عدالة نسب الاستيعاب
دعم عدالة توزيع الثروات
دعم عدالة الإنجاز الذاتى والتميز
دعم عدالة التميز المحلي والإقليمي والعالمي
دعم التوجهات الديمقراطية
دعم ثقافة التسامح والتعايش
احترام حقوق الإنسان
الحاجة إلى تحقيق العدالة فى إتاحة الفرص فيما قبل السلم الجامعى
عدالة الإدارة والتشريعات وتوزيع الموارد المتاحة والمساهمات التطوعية الفاعلة
العدالة فى إتاحة الفرص التعليمية فى الابتدائى والإعدادى والثانوى
العدالة فى مستوى التعليم بين العام والخاص
العدالة فى مستوى التعليم بين الإناث والذكور
العدالة فى مستوى التعليم الدينى والمدنى
العدالة فى التعليم بين الأغنياء والفقراء
العدالة فى الالتحاق بالجامعات
العدالة فى الحصول على وظيفة
دعم الإنفاق التعليمي المتوازن
دعم معايير الشفافية والمحاسبية
ترسيخ مفهوم الرضا لدي المواطنين
دعم توصيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨
دعم الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان ١٩٤٨
دعم المثياق الاجتماعي لحقوق الإنسان عام ١٩٦١
دعم معاهدة سان جورج ١٩٦٩
دعم اتفاقية عدم التميز ضد المرأة عام ١٩٧٩
دعم إعلان ستوكهولم عام ١٩٩٦
دعم الدستور المصري عام ٢٠١٣

(١) ديمقراطية التعليم

إن أول مظهر من مظاهر عدالة التعليم أن يكون التعليم داعما للتوجهات الديمقراطية ، مرسخا لثقافة التسامح والتعايش والسلام واحترام حقوق الإنسان نابذا للعنصرية والفرقة بسبب لون أو جنس أو دين .

(٢) عدالة توزيع الموارد

إن العدالة فى توزيع الموارد المتاحة حق أصيل للجميع فى مراحل التعليم وإن عدالة توزيع الموارد دون محاباة أو تميز يرسخ المفهوم الصحيح لعدالة الدولة فى التعامل مع مواردها المتاحة وعدالة الدولة كذلك فى الاتفاق المتوازن والعادل على كافة مراحل التعليم وفق معايير من الشفافية والحيادية التى تضمن ترسيخ مفهوم الرضا لدى المواطنين .

(٣) المواءمة مع الحراك الاجتماعى ..

إن المجتمعات تؤمن بحتمية الحراك الاجتماعى والايمان هذا يؤكد أن القناعة بأن ينتقل بعض الناس من مستوى اجتماعى وثقافى متواضع إلى مستويات أرقى أمر مقبول فى المجتمعات العادلة ، بل إن هذا الحراك حق أصيل من حقوق أبناء الوطن فى أى مكان لذا فإن التعليم العادل يجب أن يكون مرسخا لهذا التوجه العادل الديمقراطى فى آلياته والإنسانى فى مضمونه العام ، بل والداعم للاتجاه نحو التميز والسعى الدائم لاثبات الذات وهذا هو جوهر عدالة النظم التعليمية كما ينبغى أن تكون .

(٤) مواكبة التوجهات العالمية الداعمة للعدالة فى التعليم

تلك التوجهات التى حملتها اليونسكو وإعلانات حقوق الإنسان بداية من عام ١٩٤٨ ، والإعلان الأمريكى عام ١٩٤٨ ، والميثاق الاجتماعى ١٩٦١، ومعاهدة سان جورج ١٩٦٩، واتفاقية الفضاء على التميز ضد المرأة عام ١٩٧٩ وإعلان ستوكهولم عام ١٩٩٦ والنصوص الدستورية العالمية آخرها الدستور المصرى عام ٢٠١٣ وهذه النصوص ترسخ لمفهوم عدالة التعليم وأن هذه العدالة أصبحت مصانة بالمواثيق الدولية والمعاهدات التى أصبحت شرطا رئيسا للاعتراف بقوة الأنظمة التعليمية أو ضعفها .

(٥) متطلبات التنمية المستدامة والتنافسية العالمية ..

أصبحت عدالة التعليم متطلبا أساسيا للتنمية المستدامة ودعم التنافسية العالمية ، فالأنظمة التعليمية المتقدمة هى تلك التى جعلت معيار العدالة هو المعيار الأول لتحقيق النهضة التعليمية عدالة توزيع الموارد عدالة نسب الاستيعاب عدالة توزيع الثروات عدالة فرض النمو المهنى عدالة فرض الإبداع والابتكار عدالة المبادارات الفردية عدالة دعم الانجاز الذاتى عدالة السعى للتميز الدولى والاقليمى والمحلى تلك كلها مؤشرات عالمية تحقق التميز وتسعى للتنافسية عبر معيار العدالة فى التعليم .

(٦) متطلبات المناخ التعليمى العادل ..

وتتمثل فى ..

- الحاجة إلى تحقيق العدالة فى إتاحة الفرص فيما قبل السلم التعليمى.
- العدالة فى مستوى التعليم بين المدارس العامة والخاصة.
- العدالة فى مستوى التعليم بين الإناث والذكور.
- العدالة فى الالتحاق بالجامعات.
- العدالة فى الحصول على وظيفة.
- العدالة فى مستوى التعليم الدينى والمدنى.
- العدالة بين الفقراء والأغنياء داخل التعليم العام.
- العدالة فى إتاحة الفرص التعليمية فى الابتدائى والإعدادى والثانوى.
- نظام الإدارة بالمدارس الداعم للعدالة التعليمية .
- التنظيم المؤسسى الفاعل وقدرته داخل هذه المؤسسات على ترسيخ مبادئ عدالة التعليم .
- التناغم والتواصل بين الإدارة التعليمية العليا والوسطى والدنيا داخل المجتمع التعليمى المصرى .
- التناغم والتواصل بين مؤسسات التعليم قبل الجامعى ومؤسسات الدولة الأخرى .
- التشريعات والقوانيين الداعمة للمجانية .
- المساهمات التطوعية الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدنى الداعمة للمجانية .

– الموارد البشرية المتاحة داخل تلك المؤسسات ومدى القدرة على الاستفادة منها .

– مناخ العمل الفعلى داخل هذه المؤسسات .

– مدى رضا العاملين داخل هذه المؤسسات عن واقع المجانية .

– مدى رضا المستفيدين وأولياء الأمور عن سياسات المجانية التى أقرتها الدولة تحقيقا لعدالة التعليم.

خامسا : مرتكزات التصور المقترح ..

يرتكز التصور المقترح على الأسس التالية :

– مجانية التعليم حق أصيل لكل أبناء الوطن دون تمييز .

– العدالة التعليمية يجب أن ترسخ واقعا ملموسا يشعر به المواطن وولى الأمر قبل أن يشعر به المعلمون .

– المجانية يجب أن ترسخ من خلال بذل جهود تطوعية ممتازة قادرة على تحقيق أعلى درجة من درجات الإنفاق على التعليم ولكن فى إطار تشاركى يهدف الصالح العام وهو يدعم العدالة فى التعليم بكل صورها.

– العدالة التعليمية لا ترتبط بشروط مسبقة أو محددات خطرة بل هى تعتمد على الشفافية والوضوح والاتاحة لكل أبناء الوطن دون تفرقة .

– العدالة التعليمية الغائبة لا بد أن تحاط بسياج نظرى بحثى يدرس مفاهيم العدالة ومتطلباتها ويرسخ من جهود اقرارها والايمان بأنها مفتاح مهم من مفاتيح الرقى بالوطن والنهوض به .

خامسا : محاور الرؤية المقترحة ..

المحور الأول : تعزيز الدور الوطنى الداعم لعدالة التعليم ومجانيته

وذلك يأتى من خلال :

– التمسك بنص الدستور الداعم للمجانية والمحافظ عليها .

– الالتزام بمخصصات الدولة من دخلها القومى لميدان إصلاح التعليم .

– المحاسبة والمساءلة لكل من يتلاعبون بمفهوم العدالة والمجانية .

– تكثيف الرقابة على مؤسسات التعليم قبل الجامعى للتأكد من مصداقيتها فى التعامل مع موارد الدولة المخصصة لها .

– تشكيل فرق عمل وبحث يمكن من خلالها رصد مظاهر غياب العدالة فى مؤسسات التعليم قبل الجامعى ومن ثم وضع خطط وآليات مقترحة لتعزيز مفهوم العدالة بمعناه الصحيح .

– تعزيز دور الدولة فى المساواة على الانفاق بين الريف والمدن والالتزام الفورى بمخصصات إصلاح التعليم التى تم الاتفاق عليها سلفا دون تمييز لبنية على أخرى أو لمؤسسة تعليمية على أخرى .

– ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية والاستفادة من الخبرات والكفاءات الواعدة التى يمكنها أن تدعم الدور الوطنى الداعم لمجانية التعليم والمحافظة على ذلك .

المحور الثانى : بناء مناخ تعليمى آمن داعم للمجانية والعدالة

وذلك يأتى من خلال :

– تدعيم الوظيفة التربوية لمؤسسات التعليم قبل الجامعى .

– نشر ثقافة التسامح والسلام داخل تلك المؤسسات .

– ترسيخ الاهتمام بمجانية التعليم والحفاظ على ذلك مهما كانت التحديات والعقبات .

– الحيادية المطلقة فى علاج الأزمات التعليمية وعدم التحيز الظالم لفئة على حساب فئة أخرى أو لمؤسسة تعليمية على حساب مؤسسة أخرى أو لبيئة تعليمية على حساب بيئة أخرى .

– دعم مبادئ الشراكة المجتمعية الهادفة التى تمثل الأمان والدعم النفسى لسياسات التعليم والتى تؤكد أن قضايا التعليم قضايا مجتمعية تشاركية فى المقام الأول .

المحور الثالث : الأدوار المقترحة للجهات الفاعلة الداعمة للعدالة التعليمية

(١) دور الدولة

على الدولة القيام بالمهام التالية :

– اعتماد الموازنات المالية المناسبة للعملية التعليمية بالمواءمة مع التحديات المتلاحقة ومتطلبات التعليم التى تزداد يوما بعد يوم .

– إقرار آلية عملية مقننة لمتابعة الإنفاق الحكومى على التعليم والتأكد من سياسات المجانية التى أقرتها الدولة وفقا للدستور .

– إصدار التشريعات المناسبة والمدعمة للتعليم ومجانيته فى مواجهة الظروف والتحديات المتلاحقة .

– إنشاء مجلس قومى لمجانية التعليم يتولى الإشراف المباشر على هذا الجانب ويتواصل مع كافة مؤسسات الدولة لدعم العدالة التعليمية .

(٢) دور وزارة التربية والتعليم :

تلك الوزارة التى تمثل الجانب التنفيذى لسياسات المحور الأول المتمثل فى الدولة ودورها يمكنها أن تقدم بالإجراءات التالية لدعم مجانية التعليم وإقرار عدالته :

– تشكيل فرق متابعة مهامها متابعة إجراءات تفعيل المجانية وإقرار مبادئ العدالة فى مؤسسات التعليم قبل الجامعى المصرى .

– المتابعة الدقيقة لكافة فعاليات العملية التعليمية فيما يتعلق بالممارسات التى من شأنها أن تخل بالمجانية وتهدد العدالة كفرض رسوم إضافية على الطلاب أو المزايدات المالية غير المشروعة خاصة فى المدارس الخاصة ذات التوجه الربحى مما يؤثر بالسلب على المدارس الحكومية المجانية ويهدد هوية الوطن الثقافية ويغذى صراع الطبقات بين أبناء المجتمع الواحد .

– إقرار آليات صارمة للمساءلة والمحاسبة وتفعيل منظومة الثواب والعقاب لكل من يخل بمبادئ العدالة والمجانية فى التعليم .

– بناء آليات للشراكة مع المجتمع المدنى ورجال الأعمال وغيرهم للبحث عن بدائل تمويلية تطوعية جديدة تستثمر أموالها فى دعم الطلاب الفقراء خاصة ودعم المجانية التعليمية بصفة عامة .

– إصدار التشريعات والقوانين التنفيذية المدعمة للتوجه العام للدولة نحو إقرار المجانية ومتابعة تنفيذ هذه التشريعات بكل دقة وحيادية .

– إعداد تقارير واقعية وشفافة عن واقع العدالة التعليمية داخل المؤسسات بحثا عن الأفضل وتقييما عادلا للواقع .

(٣) دور مؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال

يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال المساهمة فى تعزيز عدالة التعليم ودعم المجانية من خلال الإجراءات التالية :

- قبول الهبات والعطايا والتبرعات من رجال الأعمال وحثهم على مواصلة هذا السلوك الحميد دعما للتكافل الاجتماعى ومساندة الدولة .
- إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم إشراكا مقننا يسمح لها بممارسة أدوارها التنموية والتطوعية داخل مؤسسات التعليم فى إطار شراكة هادفة مع الدولة وبعيدا عن التناحر والخلاف .
- دعم المبادرات التطوعية لمؤسسات المجتمع المدنى المتمثلة فى إقامة الندوات والفعاليات الثقافية والمنتديات الفكرية الداعمة لقضايا عدالة التعليم ومجانيته طالما كانت هذه الجهود داعمة للدولة وليست هادفة لاستقلالها .
- دعم المبادرات الفاعلة لرجال الأعمال فى تبنى الطلاب المبدعين وكفالة هؤلاء الطلاب داخليا وخارجيا حتى يكونوا نواة لأمة تريد النهوض اعتمادا على العلم .
- دعم مشاركة المجتمع المدنى فى صيانة المدارس وإعادة بناء هذه المدارس وإنشاء مدارس جديدة فى إطار من الشراكة يحافظ على التوجه الخيرى لهذه المؤسسات وعلى سيادة الدولة فى نفس الوقت على مؤسساتها التعليمية .
- إلزام مؤسسات التعليم قبل الجامعى بتقديم تقارير شهريا عادلة وكذلك سنوية ختامية تبرز واقع العدالة التعليمية وآليات تنفيذها ومدى فعالية هذه الآليات من عدمه تكون أساسا للمساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب .

- إصدار تشريع جديد يرسخ مبدأ تفعيل المجانية لإقرار العدالة عبر سياسات ناجزة وسريعة واضحة المعالم .
- إصدار حزمة من العقوبات الصارمة التى تطبق حيال كل من تسول له نفسه العبث بعدالة التعليم ومجانيته حفاظا على الدولة واستقرارها الاجتماعى والأمنى والثقافى .
- بناء كوادر رقابية جديدة تمارس مهام المتابعة والمساءلة والمحاسبة تتميز بالشفافية والنزاهة والعدالة والبعد عن المحاباة حتى نحقق الغايات المنشودة من عدالة التعليم المصرى .

(٤) دور أولياء الأمور

يمكن لأولياء الأمور تعزيز التوجه العام نحو عدالة التعليم ومجانيته من خلال قيامهم بالأدوار التالية :

– متابعة إجراءات الدولة المقرة للمجانية والإصرار على الاستمتاع بتلك المجانية طالما كفلها الدستور .

– المشاركة فى الفعاليات المدرسية من خلال مجالس الآباء والأبناء والمعلمين لدراسة الواقع التعليمى والبحث عن أفضل السبل لتعزيز المجانية بدلا من الانطواء والعزلة عن المدرسة .

– المشاركة فى جهود تعزيز المجانية بأن يتول القادرون منهم مهمة التطوع الفاعل إما بالتنازل عن المجانية الممنوحة لأولادهم باعتبارهم قادرين ، أو المساهمات التطوعية الفاعلة لدعم المجانية والعدالة بكفالة بعض الطلاب غير القادرين وهو توجه خيرى مزدوج .

– المشاركة الهادفة فى الندوات والمنتديات والمؤتمرات التى تعقدها الدولة لإقرار مبادئ العدالة والديمقراطية والمجانية فى التعليم .

المحور الرابع : المساءلة والمحاسبة

وهذا المحور يعتمد الإجراءات التالية للتأكيد على كون المجانية وعدالة التعليم أمرا لا يقبل المساس أو المزايدة عليه وتلك الإجراءات هى :

- إنشاء جهاز رقابى مستقل يتولى متابعة مجانية التعليم وإقرار عدالته مطبقا القانون بكل حزم وصرامة .

المراجع

١-أشرف العربي: اقتصاديات التعليم في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة، التعليم العالى فى مصر هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولى، القاهرة،٢٠١٢، ص ١٤٤.

٢-جمال على الدهشان: تكافؤ الفرص التعليمية " المفهوم ومظاهر التطبيق فى عصور الازدهار الإسلامى"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، ع٣، ١٩٩٣.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: بيان صحفى بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٦ متوفر على : (www.capmas.gov.eg/news)

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤.

٥- على صالح جوهر: الإصلاح التعليمى والعولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٥.

٦- على صالح جوهر: التخطيط التربوى والتنمية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٩.

٧- على صالح جوهر: انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم بالوطن العربى، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.

٨- على صالح جوهر، ميادة فوزى الباسل: الإستثمار الأمثل فى تمويل التعليم، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٥.

٩-ياسمين فهيم، نهى سامى: الكفاية والتكافؤ فى تمويل التعليم العالى فى مصر، مجلة مستقبليات، مج٤١، ع١٥٧، اليونسكو، مارس ٢٠١١.